إن فكرة الامن بالمعنى الواسع تنبثق من المفهوم الاساس لوجود الانسان فالإنسان معني بالعمارة والحضارة والمدنية والثقافة والتطور والبداع، وكل هذه المسميات لا تحضر دون وجود الامن، فلولا الامن لما كان ثمة وجود حضاري واستقرار وطمأنينة، فالأمن رسالة وقضية قائمة بذاتها، والامن أما (فردي) ينعم به الفرد، وأما (عام) ينعم به مجموع أفراد المجتمع؛ وعلى هذا الاساس يكون –الامن–على عنصريين أساسيين : أولهما : عدم الخوف والاحساس بالطمأنينة، وثانيهما : اشتراك مجموع الناس في هذا الاحساس، وقد أفردت القوانين الحديثة في أحكامها ما يدافع عن الانسان وحقه في الحياة والعدل والحرية والمساواة، وهكذا يحمي القانون الانسان وخصائصه المادية وبغير هذه الحماية يظل الانسان خائفا على حياته، ويتضح إن أمن الناس يرتبط بحماية حقوقهم المقررة قانونا وحقوقهم التي تقررها قواعد (العرض) و (الدين) و(الخلق)، فكلها تهدف إلى حماية الكيان الإنساني، والامن الوطني عنوان عريض يحمل في طياته أنواعا مثل الامن التقليدي، والامن السياسي، والامن الاجتماعي، والامن الاقتصادي، والامن الثقافي، والامن الإنساني، والامن الإقليمي، والامن الصحي والغذائي، والامن الصناعي، والامن القضائي والقانوني.

والنظام السياسي الديمقراطي هو الذي يصل الى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة والقائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة للفرد والجماعات في الحياة الاجتماعية ، لذلك فإن الديموقراطية غالبا تدفع المواطن نحو العمل الإيجابي في سبيل ترسيخ قيم المساواة والحد من التوترات الداخلية، لذا فإن الديموقراطية في بعدها السياسي والاقتصادي و الاجتماعي تجعل الفرد يشعر بالامن وتفجير طاقاته في البناء والنشاط على العكس من الشعور بالخوف، وعليه فإن متغيرات البنية السياسية الاجتماعية كالاستقرار والسكان والوحدة الوطنية والتركيب الطبقي تحقق معدلات ايجابية عالية تسهم في توفير الامن الوطني

أهمية الدراسة:

أن مشكلة الأمن الوطني لها حضور طاغ على المشهد العراقي، تتصل بكل شيء، ويتصل كل شيء بها، حتى غدت المشكلة الأكبر التي تواجه النظام السياسي بعد ٢٠٠٣/٤/٩، كما انها العذر الأكثر استعمالا لكل إخفاق يضرب أداءه، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.إشكالية الدراسة:

إشكالية الدراسة

بالرغم من تميز النظام السياسي الجديد في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ (بالتعددية السياسية والحزبية ووجود دستور دائم يكفل الحقوق والحريات العامة والخاصة وفصل بين السلطات)التي يقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي الا انه انعكس سلبا على القدرة الذاتية على ضمان الأمن الوطني العراقي.

فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان توفرنظام سياسي ديمقراطي و بنية سياسية واقتصادية واجتماعية ديموقراطية تسهم إسهام مباشر في تحقيق الامن الوطني.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على جملة من المناهج التي تطلبها الدراسة لأستكمال متطلباتها العملية، من بينها المنهج الوصفي الذي تتطلبه الدراسة لوصف المفاهيم والمصطلحات التي تضمنتها الدراسة، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل الفرص والتهديدات التي ترتبط بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب،

فضلاً عن أن الدراسة اعتمدت على المنهج الاستشرافي المستقبلي لتحديد الاحتمالات المستقبلية التي تم التعامل معها في الدراسة.

الدراسات السابقة

بالاستناد إلى مبدأ التراكم المعرفي تزعم هذه الدراسة تشكيل جزء متمم لدراسات سبقتها في هذا المضمار، انصبت بعضها على تأصيل مفهوم الأمن الوطني، وبعضها الآخر تناول جزءا مما يتعلق بالموضوع في الشأن العراقي.

فقد سبقت دراسة د. حامد ربيع، الموسومة نظرية الأمن القومي: حول عملية التأصيل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي، كذلك دراسة د. مازن الرمضاني الموسومة الأمن القومي العربي في عالم متغير، وكلا الدراستين نشرتا في: الأمن القومي والحرب (بغداد: آفاق عربية للصحافة والنشر،١٩٨٥).

كذلك دراسة علي عبد العزيز الياسري، الابعاد الفكرية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، (رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩).

ودراسة عباس علي محمد، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٧، (بيروت: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣)، التي ركزت على مسألة انحسار التنمية لصالح التسليح وآثار الحروب على التنمية خلال الحقبة الزمنية التي تغطيها الدارسة.

وغيرها من الدراسات التي سبقت، وانصبت في مجرى الدراسات المتعلقة بالأمن الوطني عموما، وجوانب أخرى من الأمن الوطني العراقي.

وفي الختام، من الواجب على هذه الدراسة الإشارة إلى أن موضوعة الأمن الوطني أوسع من أن تحيط بها رسالة ماجستير، أو باحث على قدر جهده وطاقته، لكن الشافع في الأمر أنه عمل عامل إذا سعى فاجتهد ثم أصاب فله أجران، أما إذا ما أخطأ فله أجر واحد، والله من وراء القصد.

هيكلية الدراسة

١ _ الفصل الأوّل

الاطار النظري والمفاهيمي

(النظام السياسي و البنية السياسية الديموقراطية والأمن الوطني)

٢- الفصل الثاني

(واقع المؤسسات العراقية والأمن الوطني بعد ٢٠٠٣)

٣- الفصل الثالث

(مدخلات البنية السياسية الديموقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣)

٤ - الفصل الرابع

(مستقبل البنية السياسية الديمقراطية والامن الوطني)